جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

دراسة قانونية لمناخ الأعمال في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال

إعداد الطالب :
- حسين بن مسعود
-

إشراف الأستاذ:
-د. بهناس رضا

لجنة المناقشة

-د/أ. فيرم فطيمة الزهرة	رئيسا
-د/أ. بهناس رضا	مقررا
-د/أ. عمران عطية	ممتحنا

الموسم الجامعي 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر و تقديـــــــــــــر

الحمـــــــــــد لله و الشكر لله عز و جل الذي منحنا العقل

و القوة لنصل لمبتغانا الحمد لله على نعمه الكثيرة التي لا

تحصى و لا تعد

أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف على هذا العمل

الدكتور بهنـــاس رضـــا

و أود أن أشكر كل أساتذتي و كل من أشرف على

تعليمي

فالحمد لله كثيـــــرا الحمد لله أولا و أخيرا

و جزاهم الله كل خير

بسم الله الحمن الرحيم

الصلاة و السلام على خير الخلق نبيينا المصطفى صلى الله عليه

و سلم

بفضل من الله عز و علا ثم بفضل من الأستاذ المشرف تم بحمد

الله انجاز هذا العمل المتواضـــــــــــع

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من والديا حفظهم الله و

رعاهم و ادام أعمارهم بمزيد من الصحة و العافية هم سندنا و

دعمنا

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل اخ صديق قريب كان لنا

عون في هذه المرحلة من الحياة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل أساتذة و الطاقم الإداري

لجامعة زيان عاشور على معا قدموه لنا في مشوارنا الجامعي

و في الأخير أهدي عملي هذا إلى كل من ساهم في تلقيني و

لو بحرف في حياتي الدراسية ....

شكر و عرفان

الإهداء

قائمة الجداول

المقدمـــة

الفصـل الأول : مدخل مفاهيمي لمناخ الأعمال و مؤشرات تقييمه

المبحـث الأول : مفهوم مناخ الأعمال و علاقته بالإستثمار

المطلـب الأول : مفهوم مناخ الأعمال

الفرع الأول : تعريف مناخ الأعمال

الفرع الثاني : عناصر مناخ الأعمال

المطلب الثاني : علاقة مناخ الأعمال بالإستثمار

الفرع الأول : مفهوم مناخ الإستثمار

الفرع الثاني : طبيعة العلاقة بين مناخ الإستثمار و مناخ الأعمال

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم مناخ الأعمال

المطلـب الأول : المؤشرات المباشرة الخاصة بتقييم مناخ الأعمال

الفرع الأول : المؤشرات المركبة

الفرع الثاني : المؤشرات البسيطة

المطلب الثاني : المؤشرات الغير مباشرة الخاصة بتقييم مناخ الأعمال

الفرع الأول : مؤشرات تقييم الإستثمار

الفرع الثاني : مؤشرات تقييم القدرة التنافسية

ملخص الفصل الأول

الفصل الثاني : معايير و تصنيفات مناخ الأعمال في الجزائر

المبحث الأول : دور التشريع الجزائري في تحسين مناخ الأعمال

المطلب الأول : المعايير القانونية في ظل التشريع الجزائري

الفرع الأول : معايير الحماية في ظل القوانين العامة

الفرع الثاني : معايير الحماية في ظل قانون تطوير الإستثمار

المطلب الثاني : فعالية النظام القانوني الجزائري

الفرع الأول : تجسيد حرية الإستثمار

الفرع الثاني : الإتجاه نحو تطوير مناخ الأعمال

المبحث الثاني : الهيئات المختصة في تقييم و تصنيف مناخ الأعمال

المطلب الأول : الهيئات المختصة في تقييم مناخ الأعمال

الفرع الأول : الهيئات و المؤسسات المحلية

الفرع الثاني : الهيئات و المؤسسات الدولية

المطلب الثاني : إحصائيات و تصنيفات مناخ الأعمال

الفرع الأول : قراءة إحصائية للإستثمار في الجزائر

الفرع الثاني : تصنيفات الجزائر ضمن المؤشرات الدولية و العربية

ملخص الفصل الثاني

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

الجـدول 01 : تصنيف الجزائر حسب التقارير السنوية للبنك الدولي من سنة 2006 إلى سنة 2020 [1].

السنة	الرتبة العامة سهولة ممارسة الأنشطة	السنة	الرتبة العامة سهولة ممارسة الأنشطة
2006	123	2014	153
2007	116	2015	154
2008	125	2016	163
2009	134	2017	156
2010	136	2018	166
2011	143	2019	157
2012	148	2020	157
2013	152	2021	/

تحليل النتائج -الإحصائيات-

من خلال تحليل نتائج مؤشرات البنك الدولي نجد أن الجزائر تقدمت في تحسين مناخ الأعمال فيها حيث نلاحظ تقدم مؤشر سهولة ممارسة الأنشطة ، و حققت المرتبة 166 سنة 2018 لنلاحظ إنخفاض في السنوات الأخيرة لتصل المرتبة 157 حسب أخر التقارير .

[1] قاعدة بيانات البنك العالمي .مؤسسة التمويل الدولية .www.doindbusiness.org

الجدول 02 : ترتيب الجزائر من مجموع 137 دولة حسب المنتدى الإقتصادي العالمي [2]:

آداء المؤسسات و الهيئات	88	إستقلالية العدالة	91
المنشآت القاعدية و البنى التحتية	93	المحاباة في قرارات الحكومة	64
المحيط الإقتصادي الكلي	71	فعالية الإنفاق الحكومي	75
الصحة و التعليم الإبتدائي	71	القدرة على الإبداع و الإبتكار	111
التعليم العالي و التكوين	92	مساهمة الجامعات و الصناعة في البحث و التنمية و التطوير	125
فعالية سوق السلع ومواد الإستهلاك	129	الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويل التكنولوجيا	114
فعالية سوق العمل و التشغيل	133	فعالية الخدمة المالية	126
تطور السوق المالي	125	سهولة الوصول الى القروض	111
الاستعدادات في المجال التكنولوجي	98	نوعية منشآت النقل الجوي	107
حجم السوق	36	نوعية الطرق	89
تطوير بيئة الأعمال	102	مستوى معدلات الإشتراك في الهاتف النقال 100/ساكن	70
الإبتكار و الابداع	104	مستوى المديونية	10
حقوق الملكية	101	إجمالي المدخرات الوطنية	18
حماية الملكية الفكرية	92		
تحويل الأموال العمومية	83		
دفع المعمولات و الرشاوى	92		

[2] التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي .قاعدة البيانات 1 .www.weforum.org

الجدول 03 : تقدير المتعاملين و رجال الأعمال بشأن الإستثمار و الأعمال [3]:

المؤشرات	النسبة " 20 نقطة "
البيروقراطية الحكومية غير الفاعلة	18.9
الرشوة و الفساد	12.8
الوصول الى القروض البنكية و التمويل المصرفي	11.8
عدم إستقرار السياسات المعتمدة	9.4
التضخم	7.7
معدلات الضرائب	6.1
عمليات الضبط و السياسات الضريبية	5.3
نقص القدرات في الإبتكار و الإبداع	5.0
قيود في سوق العمل	4.5
سياسات الضبط لتحويلات العملة الصعبة	4.4

تحليل النتائج –الإحصائيات–

من خلال ما جاء في التقرير و الجدولين السابقين نلاحظ أن الجزائر مزالت تتذيل الترتيب من حيث مدى تحسن مناخ الأعمال بها , بالنظر لدول حديثة و مستقلة حديثا على الجزائر, منها الإفريقية و الآسيوية كانت الجزائر من قبل أحسن منها بكثير .

[3] التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي .قاعدة البيانات 2 .www.weforum.org

المقدمـــــــــــــة

عصر العولمة و التطور الذي نعيشه الآن وضع العالم على إنفتاح تام على إقتصادات الدول مع بعضها البعض , مما سهل حركية التجارة و السلع , و حتى الخدمات المقدمة بين الدول و وسع من دائرة المنافسة بين مؤسسات الدولة محليا و حتى دوليا , حيث أصبحت الدول تتنافس على استقطاب الإستثمارات و تحسين جاذبية أقاليمها , الإستثمارات بنوعيها وطنية محلية و إستثمارات أجنبية مباشرة , لأن الإستثمار يعد ركيزة أساسية في إقتصاد الدول , له إنعاكاست إيجابية كزيادة في الإنتاج المحلي و توفير مناصب شغل , و إستغلال الموارد المحلية للدولة , زيادة على زيادة الدخل العام وصولا إلى التصدير و السوق العالمية .

لنجاح الإستثمار في أي إقليم يجب على السلطات توفير مناخ ملائم , جيد لإستقطاب المستثمرين المحليين و الأجانب , و جلب رؤوس الأموال و إستغلالها , أي يجب على السلطات تطوير الإستثمار , و خلق بيئة مناسبة له , أو بعبارة أصح تهيئة مناخ أعمال جيد و مناسب خاص بالإستثمار و المستثمرين .

مناخ الأعمال هو ذلك المناخ السائد على مجموع الأعمال و الإستثمارات في شتى المجالات أي أنه تلك الظروف السياسية , الإقتصادية , القانونية و الإجتماعية التي تسود بيئة الأعمال الإستثمارية .

و يعد مناخ الأعمال المقياس للسبيل على النمو و تطور الإقتصاد حيث هو من يدفع الإقتصاد للتقدم و يؤدي إلى رفع العائد و التقليل من تكاليف ممارسة الأعمال ويزيد من القدرة على التنبؤ، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات بكافة أنواعها المحلية منها والأجنبية حيث ترتكز سياسات التنمية الاقتصادية على مجموعة من المعلومات و الإحصائيات الدقيقة التي تترجم النتائج الفعلية المحققة في المشوار الإستثماري .

وتتمثل هذه المعلومات و الإحصائيات في مختلف مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي و الجزئي , تتمثل هذه المعلومات في معطيات سياسية إقتصادية , قانونية اجتماعية , من خلالها يمكن قياس مدى نخاعة مناخ الأعمال سواء ايجابيا أو سلبيا .

الجزائر و كباقي دول العالم تسعى جاهدة لتحسين مناخ الأعمال الخاص بها قصد إستقطاب المستثمرين المحليين و الأجانب , و تطوير الإستثمار , و الإقتصاد الوطني , من خلال العديد من الإصلاحات و التصحيحات التي قامت بها بعد العديد من الإتفاقيات الدولية و مع توارث الدساتير و القوانين , إلى يومناه هذا , تمثلت هذه التصحيحات في إستحداث أوامر تشريعية جديدة مواكب للسوق العالمي و الإقتصاد العالمي و تحسين البيئة الإستثمارية و مناخ الأعمال .

أهم هذه التصحيحات و التعديلات جاءت في دستور 1996 , و الأمر 01/03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الإستثمار, و الأمر 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 المتمم للأمر الأول , و إستحداث المركز الوطني لتطوير الإستثمار , كل هذا من شأنه تحسين مناخ الأعمال في الجزائر .

و قد جاء في دراستنا هذه " **مفهوم مناخ الأعمال و تقييمه في الجزائر** " لذا سنتطرق من خلالها إلى تعريف مناخ الأعمال عامة في مفهوم الفقه و القانون , و ما العلاقة التي تربطه بالإستثمار , و تقييمه , و تصنيف مناخ الأعمال في الجزائر عربيا و دوليا .

الإشكالية : سنقوم بدراسة قانونية لمناخ الأعمال في الجزائر في موضوعنا هذا تحت عنوان " **دراسة قانونية لمناخ الاعمال في الجزائر** " لذا سنتطرق لمفهوم مناخ الأعمال و الجوانب القانونية في تنظيمه و تسييره , و نطرح الإشكالية التالية : **كيفية تحسين معايير تصنيف مناخ الأعمال الجزائري عن طريق التشريع ؟** , أو **مناخ الأعمال في الجزائر و دور التشريع في تحسينه ؟** , كل هذه الإشكاليات و التسؤولات تمكن لنا من دراسة قانونية لمناخ الأعمال في الجزائر , مع إحصائيات و تصنيفات الجزائر عربيا و دوليا من حيث جودة مناخ الأعمال بها , و مدى تحسين بيئة الإستثمار بها .

أهمية الدراسة : الأهمية من الدراسة هذه هو تعريف مناخ الأعمال تعريفا دقيقا لما جاء على لسان الفقه و أهل الإختصاص , خاصة و أنه مصطلح جديد مطور لمفهوم مناخ الإستثمار , و دراسة مؤشرات قياس و تقييم مناخ الأعمال , و ما العلاقة التي تربطه بالإستثمار , و في الفصل

الثاني دور القضاء و القانون في تحسين مناخ الأعمال و الهيئات المختصة في تسيير و تقييم مناخ الأعمال , من هيئات و مؤسسات وطنية و دولية .

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي لمناخ الأعمال و مؤشرات تقييمه

تمهيـــد

إن الدولـة هـي السلطة الوحيـدة المسؤولة عـن إدارة الإسـتثمار و هـي الوحيـدة المسؤولة عـن تهيئـة منـاخ الأعمـال الجيد قصـد خلـق مجـال إسـتثماري سواء إسـتثمار محلـي أو أجنبـي جيد و خلـق منـاخ أعمـال ملائـم لجـذب الإسـتثمار و للمسـتثمرين و رؤوس الأمـوال , و تحفيـزهم و حمـايتهم و حمايـة ممتلكـاتهم و ممتلكاتهـا , لـذا فـإن تطـوير و تحسـين منـاخ الأعمـال مرهـون بـالإجراءات و السياسات المتخذة من طرف الدولـة , و التـي تتكون من إصـلاحات إقتصـادية و سياسـية , و حتـى قانونيـة مـن شـأنها تهيئـة البيئـة المناسـبة للأعمـال و جـذب رجـال المـال و الأعمال قصد الإستثمار فيها .

الفصـل الأول هـي دراسـة لمفهوم شـامل لمنـاخ الأعمـال فـي الجزائـر و المتمثل فـي مبحثين , المبحث الأول يتناول دراسة الإطار المفاهيمي المعمق لمناخ الأعمال المتمثل في تعريف منـاخ الأعمال و مفهومه الذي هو بشقين المناخ و الأعمال , و العناصر المؤثرة في مدى جودته أو العكس في المطلب الأول , و طبيعة العلاقة التي تربطه بالإستثمار في المطلب الثاني .

أمـا المبحـث الثـاني نتنـاول فيـه المؤشرات التـي يتم الإعتمـاد عليهـا فـي تقييم و دراسـة مـدى جودة منـاخ الأعمال , مؤشرات مباشر و غير مباشرة , التـي تعتمد عليها الهيئـات و المؤسسات الدولية في تصنيف إقتصاديات دول العالم .

المبحث الأول: مفهوم مناخ الأعمال و علاقته بالإستثمار

مناخ الأعمال هو تلك العلاقة أو الظاهرة التي تتداخل فيها عدة عناصر إقتصادية قانونية إدارية , و حتى إجتماعية و ثقافية , تكون هذه العلاقة بين الإدارة و المستثمر بالدرجة الاولى , هذه العلاقة أو الطاهرة يمكن أن تكون إما بالإيجاب أو بالسلب هذا يعود على مناخ الأعمال السائد هناك .

المطلـــب الأول: مفهوم مناخ الأعمال

كمبدأ عام يمكن القول أن مصطلح مناخ الأعمال يعتبر مصطلحا إقتصاديا أكثر منه قانونية , و من جهة أخرى فإن نظرة البلدان النامية لمناخ الأعمال تختلف عن نظرة البلدان المتقدمة , كما يعتبر مناخ الأعمال مصطلح أكثر حداثة من قرينه (مناخ الإستثمار) لذا وجب التطرق إلى تعريف مناخ الأعمال مع ضرورة توضيح العلاقة بين مناخ الأعمال و مناخ الإستثمار [1].

الفرع الأول : تعريف مناخ الأعمال :

أصبح لمناخ الأعمال عدة مؤسسات و إدارات , و مؤشرات خاصة به تتحكم فيه , هذه المؤشرات هي من تسمح لنا بدراسة معقمة لمناخ الأعمال في الجزائر , لذا ستنطرق لها في هذا الفرع .

[1] د. بهناس رضا .آثار الإصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر .أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال و الملكية الفكرية .كلية الحقوق .جامعة الجزائر1 .2017/2016 .ص4

أولا : تعريف المناخ :

يمكن تعريف المناخ على أنه : " ذلك الكل المعقد , الذي يشمل مختلف الجوانب و الأوضاع القانونية و الإقتصادية , و السياسية و الإجتماعية و الأمنية و الثقافية , المتداخلة فيما بينها مشكلة بيئة واحدة محدثة بذلك تأثيرا معينا إما بالإيجاب أو بالسلب على عمليات معينة " [1] .

و يمكن تعريفه أيضا على أنه : " تلط الظاهرة أين يتدخل في عناصرها إعتبارات سياسية و إقتصادية , و قانونية و إدارية حتى ثقافية و نفسية " [2].

ثانيا : تعريف الأعمال :

إن الأعمال المقصودة هنا ليست الأعمال المرتبطة بالتجارة فقط , و التي يصطلح عليها بالإعمال التجارية , و إنما المقصود هنا هو المصطلح الحديث للأعمال و الذي يعتبر مصطلح أشمل و أوسع من التجارة التي تشكل المفهمو التقليدي لها , و هذا الأخير الذي عجز عنه الفقه عن وضع تعريف واحد , جامع و مانع له , خصوصا و أن المشرع لم يتطرق لتعريف الأعمال التجارية , كما عجز القضاء أيضا على وضع تعريف موحد لها , و منه تصدى الفقهاء لحل المشكل و تعريفها عن طريق وضع معايير موضوعية و شخصية لتمييز الأعمال التجارية عن باقي الأعمال الأخرى .

و لقد عرف الفقه الأعمال من خلال معيارين أساسين هما :

المعيار العضوي : تتمثل الأعمال في المعيار العضوي في المؤسسات العامة منها و الخاصة الممارسة لنشاطات صناعية و تجارية مادية كانت أو معنوية , دولية و وطنية , لذا الأعمال هي تلك المؤسسات المنتجة .

[1] سهيلة والع .الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر .مذكرة ماجستير في قانون الاعمال .كلية الحقوق .بن عكنون .جامعة الجزائر1 .2011/2010 .ص10

[2] كمال عليوش قربوع .قانون الإستثمار في الجزائر .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .1999 . ص43

المعيار الوظيفي : الأعمال تتمثل في مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسات من إنتاج سلع أو تقديم خدمات , يجب أن تتم هاته العمليات في حيز إقتصادي حر تسوده المنافسة .

ثالثا : تعريف مناخ الاعمال : مناخ الأعمال هو سهولة ممارسة الأعمال و الحرية المثلى لإستثمار شركة أجنبية [1] .

و يمكن تعريفه أيضا على أنه : " مجموعة الاوضاع و الظروف الإقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية التي فيها عمليات إنتاج سلع و أداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة أساسا و العمومية إستثناءا , في إطار إقتصاد سوق حر تسوده المنافسة و التي تعكس سلبا أو ايجابا على فرص عمل و نجاح هذه المؤسسات [2] .

و نعرفه أيضا أنه : " مجمل الأوضاع و الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية , و الأمنية و القانونية و الإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الإستثمارية , و هذه العناصرة عادة ما تكون متداخلة و مترابطة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض , و تشكل في مجملها مناخ الأعمال الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا على فرص نجاعة المشروعات الإستثمارية , و بالتالي تصبح البيئة الإقتصادية محفزة و جاذبة لرأس المال , أو طاردة له [3] .

الفرع الثاني : عناصر مناخ الأعمال :

بعد تعريف مناخ الأعمال وجب علينا التطرق إلى العناصر المرتبطة به و المشكلة له و تتمثل في :

[1] د بهناس رضا .المرجع السابق .ص7

[2] والع سهيلة .المرجع السابق .ص12

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار .مناخ الإستثمار في الدول العربية .العدد 177 .الكويت .2002 .ص02-03

أولا : العنصر السياسي و الإقتصادي :

- **العنصر السياسي :** عموما هو كل الأوضاع السياسية التي تؤثر تأثرا مباشرا أو غير مباشر على مناخ الأعمال , و الوعي السياسي هو الفهم العام للمناخ السياسي للأعمال و ما يحركه من مخططات و فاعلين سياسيين .

و ما يميز العنصر السياسي هو سياسة المالية للدولة و التي يمكن تعريفها على أنها إستخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية و إستقرار الإقتصاد و هذه الأنشطة هي الأدوات السياسية المالية , الضرائب . القروض العامة , النفقات العامة , الميزانية العامة [1]

- **العنصر الإقتصادي :** المناخ الإقتصادي هو مجمل الأوضاع و الظروف الإقتصادية المؤثرة في تدفق رأس المال و توظيفه , و كذا مجموعة الأوضاع التي تؤثر على حركة و إتجاهات الأعمال , و فرص نجاح الشركات و المشاريع و يتفاعل هذا المناخ مع جميع العوامل المرتبطة بالأعمال و يتشكل من عدة عناصر منها :

- توفير الموارد الطبيعة
- صلاحية البنية الأساسية
- إتساع السوق الداخلية
- كفاءة السياسة الإقتصادية
- درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية

[1] أحمد فوزي الحصري .الأنظمة الإقتصادية و دورها في جذب الإستثمار .مؤسسة شباب الجامعة .الإسكندرية مصر .2017 .ص30

ثانيا : العنصر الإجتماعي و القانوني :

- **العنصر الإجتماعي و الثقافي :** و يتمثل في مجموعة الظواهر و الظروف الإجتماعية و الثقافية التي تؤثر على مناخ الأعمال , و كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من حيث الكم و الكفاءة , و منه فهو ينطوي على :
- دور النقابات العمالية و مدى فعاليتها
- السياسة التعليمية و مدى ملائمة سوق العمل
- معدل نمو السكان و نسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان
- التركيب الإجتماعي و ما يحتويه من وفاق و تنافر[1]
- **العنصر القانوني و التنظيمي :** يقصد به التحكيم المحفزأو الطارد للإستثمار الأجنبي المباشر , و هو تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالإستقرار و عدم التضارب فيما بينها حتى تذذب الإستثمار , فضلا عن ضرورة وجود القضاء العادل و نظام التحكيم الذي يتكفل بالمنازعات [2] .

و منه المناخ القانوني هو مجموعة النصوص و القواعد القانونية المنظمة للأعمال و التي تلعب دور كبير في جذب الإستثمار أو طرده من خلال الإجراءات التي يتم سنها [3]

تعتبر هذه من العناصر الأساسية لمناخ الأعمال التي تساعد على فهم مناخ الأعمال جيدا و كيفية سيره , هذا ما جاء به الفقه و الإتفاقيات حول مفهوم و عناصر مناخ الأعمال .

[1] د بهناس رضا .المرجع السابق .ص10

[2] صلاح الدين جمال الدين .التحكيم و تنازع القوانين في عقود التنمية التكنولوجية .دار الفكر العربي .مصر .ط1 .2005 .ص155

[3] الأمم المتحدة .السياسة الإجتماعية المتكاملة من مفهوم إلى ممراسة .اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا .بيروت لبنان .2008 .ص08

المطلــب الثــاني: علاقة مناخ الأعمال بالإستثمار

لمناخ الأعمال علاقة وطيدة بالإستثمار , لأنه يختص بالدرجة الأولى الإستثمار الوطني و الأجنبي على حد سواء , لذا سنتطرق لمفهوم الإستثمار بإيجاز ثم العلاقة بينه و بين مناخ الأعمال .

الفرع الأول: مفهوم مناخ الإستثمار :

كما ذكرنا سابقا في تعريق المناخ على انه ذلك الكل المعقد , الذي يشمل مختلف الجوانب و الأوضاع القانونية و الإقتصادية , و السياسية و الإجتماعية و الأمنية و الثقافية , المتداخلة فيما بينها مشكلة بيئة واحدة محدثة بذلك تأثيرا معينا إما بالإيجاب أو بالسلب على عمليات معينة , سوف نتطرق الآن إلى مفهوم الإستثمار لمعرف ما هو مناخ الإستثمار معرفة دقيقة .

أولا : تعريف الإستثمار :

كثرت الآراء حول تعريف دقيق للإستثمار و تعددت , البعض عرفه على أنه : " التخلي عن إستخدام أموال حالية و لفترة زمنية من أجل الحصول على المزيد من التوقعات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة "[1] .

أما المشرع عرفه في المادة الثانية من الأمر 01/03 " **إقتناء الأصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة و توسيع قدرات الإنتاج و أو إعادة التأهيل** [2] "

" **مساهمة في رأس مال شركة** "

" **إستعادة نشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية** "

[1] أحمد البطاطا كاظم .سعد الأعرجي كاظم .هلال التميمي سعدية .البيئة الإستثمارية و دورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي و النمو الإقتصادي .دار الأيا م .عمان الأردن .ط1 .2007 .ص15-16

[2] الأمر 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بتطوير الإستثمار .الجريدة الرسمية . العدد 46 .الصادرة بتاريخ 2016/08/03

أما بالنسبة للإتفاقيات جاء تعريف الإستثمار في المادة الأولى من الإتفاق المبرم بين الجزائر و ألمانيا " **كلمة الإستثمار تشير إلى كل عنصر من الأصول المستثمرة من طرف المواطن و شركات أحد الطرفين المتعاقدين على الإقليم , و طبقا لتشريعات الطرف المتعاقد الآخر خاصة** "

هنالك العديد من التعريفات بخصوص الإستثمار جاءت في العديد من الإتفاقيات بين الجزائر و الدول المتعاقدة معها , و المراسيم التشريعية الخاصة بالقانون الجزائري .

ثانيا : تعريف مناخ الإستثمار :

عرف مناخ الإستثمار على أنه : " معظم السياسات و الأدوات و المؤشرات التي تؤثر بطرق مباشرة أو غير مباشرة في القرارات الإستثمارية , بما فيها السياسات الإقتصادية الكلية بالإضافة إلى الأنظمة الإقتصادية و البيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الإستثمارية في أي إقتصاد قومي " [1] .

مناخ الإستثمار هو جملة من الأوضاع و الظروف الإقتصادية و القانونية و السياسية التي تقوم بتكوين بيئة و مناخ إستثماري على أساسه يتم تحديد و إتخاذ القرارات الخاصة بالإستثمار.

الفرع الثاني : طبيعة العلاقة بين مناخ الإستثمار و مناخ الأعمال :

مناخ الإستثمار هو المفهوم القديم لمناخ الأعمال , و الذي يعتبر فتح المجال أمام القطاع الخاص نظرا لكونه مكمل ضروري و فعال في التنمية فقد إهتم بالدرجة الأولى على توفير الأدوات اللازمة لإجتذاب المستثمرين عن طريق قوانين الإستثمار الملائمة , كما أنه يشكل الخطاب الأول و الرسمي لأي دولة من أجل إستقطاب رؤوس الأموال و تشجيع المستثمرين

[1] أحمد البطاطا كاظم .سعد الأعرجي كاظم .هلال التميمي سعدية .المرجع السابق .ص21

على توظيف أموالهم في مختلف الانشطة الإقتصادية [1] , غير أنه و نظرا اتعقيد عملية الإستثمار و إتساعها إضافة إلى الإشكالات التي تفرضها ممارسة الأعمال الناتجة عنها إستدعت الضرورة للإنتقال لمفهوم أكثر شمولية و إحاطة بالمتطلبات الحالية و المتمثل في مناخ الأعمال و الذي يساعد على صياغة و بلورت تقارير أداء الأعمال .

إن مناخ الأعمال أشمل لكونه يشكل الإطار العام الذي يجمع مناخ الإستثمار و قضايا أخرى , فمناخ الإستثمار يشمل فقط الظروف المحيطة بعملية تقديم و توظيف رأس المال , أي أنه ينحصر فقط في عملية تمويل الإستثمارات , في حين أن مناخ الأعمال إضافة إلى هذه يجمع كل الشروط المسهلة و المعرقلة التي يمارسها المستثمر , فهو يضم كل ما يدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية الإستثمار بدءا من إنشاء مشروع الإستثمار مرورا بالأنشطة الممارسة خلاله وصولا لتصفيته [2] .

و في الأخير يتضح لنا بأن مناخ الإستثمار هو جزء من مناخ الأعمال و أن أهم الدوافع التي أدت لظهور مناخ الأعمال هو ضيق مفهوم مناخ الإستثمار , و الذي يرتكز على المعطيات التقليدية , و بالتالي و نظرا للتطور الإقتصادي و الذي أدى إلى ظهور معطيات جديدة إستدعت الضرورة لوجوب وجود مصطلح أوسع , فظهر مصطلح مناخ الأعمال أكصر حداثة منه , هذا الأخير يعتبر مناخ الإستثمار جزء منه , و هذا الجزء مرتبط به إرتباطا وطيدا[3] .

العلاقة بين مناخ الأعمال و مناخ الإستثمار علاقة ترابط و تكامل كون الأخير أقدم من مناخ الأعمال , لذا نلاحظ أنهما مترابطين من حيث المعنى و المفهموم إلا أن مناخ الأعمال أحدث و أشمل من مناخ الإستثمار , حيث أن مناخ الأعمال ليس مقتصرا على الإستثمار فقط

[1] والع سهيلة .المرجع السابق .ص12

[2] والع سهيلة .المرجع السابق .ص12

[3] د بهناس رضا . المرجع السابق .ص16

بل يشمل عدة جوانب متعلقة بالإستثمار و الأعمال الخاصة به , جوانب أقتصادية سياسية قانونية و الجوانب الإجتماعية و الثقافية أيضا , و مناخ الأعمال مصطلح مواكب للتطورات المؤثر على الإعمال الإستثمارية سواءا إقتصاديا أو قانونيا , فهو يصم جميع مؤشرات و عوامل تحسين مناخ الأعمال في الأقليم .

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم مناخ الأعمال

هنالك عدة مؤشرات لتقييم مناخ الأعمال تعود بالدرجة الأولى على التغيرات التي تطراء على مناخ الأعمال حسب سياسات الأعمال و الأقتصادات , قد تكون هذه المؤشرات إما مباشرة مرتبطة بمناخ الأعمال , أو غير مباشرة تؤثر على مناخ الأعمال .

المطلب الأول : المؤشرات المباشرة الخاصة بتقييم مناخ الأعمال

المؤشرات المباشرة التي تؤثر على مناخ الأعمال تختلف من دولة لأخرى حسب الإقليم , و هي عادة ما تكون مؤشرات مركبة و أخرى بسيطة سنحاول عرض أهما .

الفرع الأول : المؤشرات المركبة :

لدراسة نوعية و تقييم مناخ الأعمال و مدى جاذبيته قام فريق عمل من أهل الإختصاص بإعداد تقارير تشمل عدة مؤشرات مركبة و نذكر أهما :

أ – **إستراتجية مؤشر العمل :** يستند هذا المؤشر إلى مؤشر جاري يعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية , و مؤشر مستقبلي يستند على الإستشراف خلال السنوات القادمة , و يعتمد هذا المؤشر على عدة مستويات تعكس درجة جاذبية البلد لتهيئة ظروف أداء الأعمال.

ب – **المبادئ المنهجية لمؤشر الأعمال :** إن المنهجية المستخدمة من قبل الهيئة المختصة تقدم ميزتين أساسيتين فهي تستعمل مجموعة من المؤشرات و المتمثلة في الأبعاد و الجوانب

القانونية له , كما أنها تغطي فقط الشركات الخاصة بالقطاع الرسمي المملوكة من طرف رؤوس الأموال الوطنية [1] .

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد و المؤشرات المدروسة ليس لها نفس الأهمية في كل البلدان فهي تختلف من دولة لأخرى , كما أن هاته التقارير لا تقيس جميع أوجه مناخ الأعمال التي تهم الشركات و المستثمرين , كما أنها لا تعطي جميع الإجراءات القانونية , و تمس فقط عشرة مراحل من دورة حياة الشركة و ليس كامل دورتها [2] .

المؤشرات المركبة لا تشمل جميع الشركات و العمليات التي تقوم بها فهي تتطرق فقط لبعض التدابير التشريعية و التنظيمية المطبقة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الرأسمال الوطني و التي يمكن أن تطبق على أنواع أخرى من الشركات الكبرى التي تملك الرأسمال الأجنبي إلا أن العوائق تظهر هنا و بشكل كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الموازي , ببساطة تثقل التنظيم و تعرضه أكثر للعمل دون اللجوء للقضاء للحصول على الإئتمان و دون دفع الضرائب [3] .

الفرع الثاني : المؤشرات البسيطة :

تختلف المؤشرات البسيطة عن المؤشرات المركبة من حيث الشكل و المضمون حيث تتضمن مؤشرات أساسية نستعرض أهمها :

أ – مؤشر نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر : يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر " تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود

[1] د بهناس رضا . المرجع السابق .ص19

[2] والع سهيلة .المرجع السابق .ص24

[3] والع سهيلة .المرجع السابق .ص25

دولة أخرى كما أنه نشاط إستثماري طويل الأجل يقوم به مستخدم غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعالة و الإستقلال بالإرادة و القرار ... " [1] .

يعتمد هذا المؤشر بصورة مباشر على الإشمار الأجنبي بصفة رسمية و يقوم على نسبة الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي تكوين رأس المال , و يختلف هذا المؤشر حسب أشكاله و من أهم هاته الأشكال :

- **الإستثمار المشترك :** في هاته الحالة تسري قوانين الدولة المضيفة للمشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة 49% من رأس مال المشروع و ذلك تفاديا للهيمنة و ضمان إستمرارية المشروع .
- **مشاريع تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الإقتصاد المصنف :** في هذا المؤشر تكون السيطرة كاملة للعنصر الأجنبي في إتخاذ القرارات .
- **الشركات متعددة الجنسيات :** هي التي تملك مشتريع كثيرة في دول مختلفة من العالم و تعد ظاهرة الإستثمار الأجنبي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية خلال العقود الأربعة الأخيرة [2] .

من هذا المنطلق يمكن القول أن هذا المؤشر يختلف من دولة لأخى و يقيس مدى جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي بناءا على العديد عوامل السياسية و الإقتصادية و القانونية و حتى الإجتماعية و الثقافية .

ب – مؤشر سعر الفائدة على القروض : حسب التقارير و المستندات هنالك عاملين أساسين يسهلان الحصول على القروض و تحسين و تخصيص الأموال و هما :

[1] يحي محمد جويدة .المناخ الإستثماري بين المخاطر و التحديات .مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية مصر . 2017 .ص24

[2] د بهناس رضا . المرجع السابق .ص21

- ضمان الحقوق القانونية للدائنين بموجب التشريع الوطني , و هذا عن طريق تسيير القروض بموجب قوانين الإفلاس و تقدي الضمانات .

- توفير سجلات حول المعلومات الإئتمانية حول المقرضين و المقترضين , التي تعد عامل إيجابي للجمبع فبعد السجلات الإئتمانية المتاحة حول المقترضين يمكن لهم الحصول على معدل الفائدة التي تكون أقل , لأن البنوك تتنافس من أجل منح القروض للعملاء الجيدين [1].

ج – مؤشر معدل الضريبة على أرباح الشركات : يعتبر تأسيس الضريبة على الأرباح تجسيد لمبدأ فصل الضريبة على دخل الأشخاص و الضريبة على دخل الشركات و هي نسبة تقتطع سنويا من طرف مصالح الدولة , بصفة إجبارية و نهائية و من دون أي مقابل , و هذا وفقا لقواعد قانونية محددة و هذا الإقتطاع يفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويون الذين يخضعون إجباريا للنظام , دون الأخذ بعين الإعتبار لحجم رقم الأعمال المحقق [2] .

و الضرائب أنواع و معدلات خصها المشرع في ثلاث فئات في قانون الضرائب و هي :

- **المعدل العادي :** و يقدؤ عاليا بنسبة 13% .
- **المعدل الخاص :** و تقتطع نسبيا من نسبة الأرباح على الشركات
- **المعدل المنخفض :** و المقدر بنسبة 15% و يمنح بغية تشجيع الإستثمار

د – مؤشر نسبة الإنفاق على تكنولجيا الإتصالات و المعلومات إلى الناتج المحلي : يقصد بها " مجموعة التقنيات و الأدوات و الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة

[1] والع سهيلة .المرجع السابق .ص 36-37

[2] أحمد فوزي الحصري .المرجع السابق .ص257-258

المضمون أو المحتوى الـذي يراد توصيله من خلال عمليـــة الإتصال الجماهيري أو الشخصـي أو التنظيمي " [1] .

المطلب الثاني : المؤشرات الغير مباشرة الخاصة بتقييم مناخ الأعمال

المؤشرات الغير مباشرة هي المؤشرات التي تؤثر في مناخ الإعمال بطريقة غير مباشر و لديها أبعاد خاصة , تؤثر بالإيجاب و السلب على مناخ الأعمال و مدى جودته , و تتمثل هذه المؤشرات في عنصرين أساسين و هما مؤشر مناخ الإستثمار الذي يخص الإستثمار بصفة خاصة , و العنصر الثاني مؤشر قياس التنافسية الذي بدوره يبين القدرة التنافسية للإستثمار و مناخ الأعمال , لذا سنتطرق لأهم المؤشرات في العنصرين .

الفرع الاول : مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار :

تتنوع مؤشرات مناخ الإستثمار العالمي طبقا للجهات المصدرة له و المستوردة و تستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول و ترتيبها طبقا للتنافسية و درجة جذبها للإستثمار الأجنبي المباشر , و هنالك العديد من المؤسسات و المعاهد و المنتديات المتخصصة في دراسة مناخ الإستثمار و التي تتشابه في أغلب مكوناتها [2] .

مؤشرات الإستثمار متشابه في العديد من مكوناتها حسب ما جاء في التقارير الخاصة بالمؤسسات و المعاهد المختصة لذا سنذكر أهم هذه المؤشرات و هي :

أ – مؤشر الحرية الإقتصادية : أصدر معهد (Heritage Foundation) عام 1995 هذا المؤشر بقياس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الإقتصادية و تأثيرها في كافة النواحي

[1] أحمد فوزي الحصري . المرجع السابق .ص180

[2] عبير فرحات علي .إدارة أزمة الإستثمار في ضوء التكتلات الإقتصادية .مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية .كلية التجارة جامعة عين الشمس .القاهرة مصر .2007 . ص502

الخاصة بالحرية الإقتصادية و السياسية , و أداء الأعمال و علاقتها الخارجية , و يستند المؤشر إلى 10 عوامل أساسية يدخل بها 50 متغير[1] و تتمثل هذه العناصر :

- السياسة التجارية
- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة
- حجم الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي
- أداء القطاع المصرفي و التمويلي
- ملائمة التشريعات القانونية و نوعية الإجراءات الإدارية و التنظيمية
- الوزن النسبي للقطاع العام في الإقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- السياسات النقدية لسعر الصرف و التضخم
- وضوح إحترام حقوق المكلية الفكرية
- مستوى الأجور و الأسعار
- نشاط السوق السوداء الموازية [2]

هذه العناصر الأساسية التي يتم من خلالها قياس الحرية الإقتصادية في أي دولة و منها قياس مؤشر الإقتصاد الخاص بها نسبيا .

ب – مؤشر الحكومة الإلكترونية : عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية على أنها : " تحول المؤسسات الحكومية إلى الإستخدام المتكامل و المكلف لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين , و قطاع رجال المال و الأعمال

[1] د بهناس رضا .المرجع السابق .ص24

[2] مؤشرات الحرية الاقتصادية حسب المعهد الوطني (Heritage Foundation)

المحلي و الأجنبي بشكل عام داخل الدولة " , و هو إستخدام تكنولوجيا الأعلام و الإتصال و توظيفها في مجالات الإستثمار قصد الإتصال الجماهيري و الشخصي داخل الدولة .

و يعتبر التحول إلى حكومة إلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء و خفض النفقات و تبسيط الإجراءات [1] .

ج – مؤشر العولمة : هو أحد أهم مؤشرات إندامج الدول في تيار العولمة يقيس مستوى عالمية الدول و الإتصال العالمي للدولة و مدى إندماجها مع العالم الخارجي , و هو من إقرارات النظام الإقتصادي العالمي الجديد , و يصدر بصفة سنوية عن (A.T GRANNY) التابعة للمؤسسة الدولية للسلام التي أنشئت سنة 1926 , و يتم إحتساب مؤشر العولمة من خلال ثلاثة أوعية تقيس الأبعاد الثلاثة و هي : العولمة الإقتصادية – العولمة الإجتماعية – العولمة السياسية [2].

د – مؤشر جاهزية البنية الرقمية : يتم من خلال تحديد النقاط الأساسية في مجال تقنيات المعلومات و الإتصالات و تحديد ما إذا كانت البنية الرقمية متقدمة و متطورة أو لا .

هـ – **مؤشر الشفافية :** و هو مدى شفافية الدولة في ممارساتها و تنظيماتها للإستثمار.

الفرع الثاني : مؤشرات تقييم القدرة التنافسية :

المقصود بالقدرة التنافسية هو مدى تنافس الدول في مجال الإقتصاد و إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و جاء مفهوم القدرة التنافسية لدى منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية على أنه : " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة في ظل شروط السوق الحر و العادلة , منتجات و

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار .مؤشر الكحومة الإلكترونية . العدد الفصلي الثالث . الكويت .2005 . ص05

[2] د بهناس رضا .المرجع السابق .ص26

خدمات تنافس في السوق العالمية و, و في نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل " [1] , و ترتبط القدرة التنافسية بمؤشر أساسي و هو :

مؤشر التنافسية العالمية : يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الإقتصادي العالمي سنويا منذ سنة 1979 , و الذي لاحظ تطورا في السنوات الأخيرة حيث أصبح أهم مؤشر لقياس القدرة التنافسية بين الدول و ذات مصداقية عالمية , و يتولى المنتدى الإقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة حكومية عالمية قياس القدرة التنافسية للدول و مدى نموها , و يتكون هذا المؤشر على عنصرين أساسين و هما :

1 – مؤشر نمو التنافسية : يتم عبر قياس مدى نمو و تطور القدرة التنافسية لدول و النمو الإقتصادي , و يتم من خلال ثلاث عناصر مهمة و هي :

- **القياس الاول :** و يقيس نمو تكنولوجيا الإعلام و الإتصال لدى الدول لمعرفة مدى جاذبية الإقليم للإستثمار .
- **القياس الثاني :** و يقيس أداء مؤسسات الدولة تجاه الأعمال الإستثمارية من الناحية السياسية و القانونية و حتى الإجتماعية .
- **القياس الثالث :** و يقيس أداء الإقتصاد الكلي المحلي و الأجنبي و متغيرات مناخ الأعمال نسبة للإستثمار .

2 – **مؤشر الأعمال التنافسية :** يقوم هذا المؤشر أساسا على قياس الأعمال التنافسية بين الدول و قياس المحفر الإقتصادي و يقوم أساسا على درجة تطور الأعمال و على المناخ الإستثماري و يستند على عدة عوامل يتم من خلالها قياس قدرة الأعمال التنافسية وفق نموذج إحصائي يتم تطويره بإستمرار و تكمن هذه العموامل [2] في :

[1] طارق نوير .دور الحكومة الداعم للتنافسية .المعهد العربي للتخطيط .الكويت .2002 .ص05

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار .تقييم التنافسية العربية لعام 2006 .الخطة الإستراتجية الجديدة للمؤسسة .الكويت .مارس 2007 .ص6

- درجة الإنفتاح الإقتصادي
- أداء القطاع المالي
- البنية الأساسية
- الإطار المؤسسي
- البنية المعلوماتية
- مدى تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي
- مؤشرات الموارد البشرية (اليد العاملة)
- تطور نظام الإدارة

التقارير السنوية الخاصة بالقدرة التنافسية متغير بإستمرار نظرا لتغير المستمر في مناخ الأعمال الخاص بالدول و تغير الأنظمة الحاكمة و التشريعات الخاصة بها , زيادة إلى تغير البيئة الإستثمارية مع مرور الوقت فهنالك من تتغير للأحسن و الإيجاب و هنالك العكس .

الهيئات و المؤسسات الخاصة بإعداد هذه التقارير و تصنيف مناخ الأعمال لهذه الدول هي هيئات و مؤسسات عالمية يديرها خبراء في المجال الإقتصادي و القانوني قصد تصنيف الدول حسب درجة الإستحقاق لكل دولة و أهم هذه التصنيفات :

- تصنيف المعهد الدولي للتنمية الإدارية **(IMD)** [1]
- تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي (سويسرا)
- تصنيف البنك الدولي
- تصنيف معهد **HERITAGE** [1]

[1] International institute for management development

ملخص الفصل الأول :

من خلال التعريفات الدقيقة السابقة لمناخ الأعمال نستخلص أن مناخ الأعمال هو المصطلح الحديث و المعاصر لمناخ الإستثمار حيث يقصد بالإستثمار في مفهومه العام تلك الخدمات المقدمة سواء سلع للبيع أو خدمات نفعية موجهة للأفراد التي من شأنها أن تساعد على التنمية الإقتصادية .

لذا فمناخ الإستثمار أو بالتعبير الحديث مناخ الأعمال هو ذلك الجو أو البيئة المحيطة بالإستثمار و المقصود بها مجموعة الظروف التي ينشأ فيها الإستثمار و الأعمال الإستثمارية سواء وطنية أو أجنبية , تلك الظروف التي تقوم على أساسها الأعمال الإستثمارية , ظروف إقتصادية سياسية , و ظروف قانونية و إجتماعية ثقافية .

و المقصود بالظروف هنا هو تهيئة المناخ المناسب و الملائم لجذب المستثمرين المحليين و الأجانب , بمعنى آخر العمل على تسهيلات قدر المستطاع لإغراء رجال الأعمال و المال و حتى الشركات الإستثمارية و جذبهم للإستثمار داخل الدولة , من تقديم تحفيزات و ضمانات , قروض و تسهيلات , مع مراعاة فائدة الدولة المضيفة و حماية ممتلكاتها طبعا .

هذه الظروف و البيئة هي من تتحكم في نجاعة و مدى نجاح مناخ الأعمال في دولة ما , تتمثل هذي الظروف في العديد من العناصر و المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات و الهيئات المختصة في القياس النسبي و تصنيف مناخ الأعمال في دول العالم , منها مؤشرات سياسية و مؤشرات إقتصادية و مؤشرات قانونية و إجتماعية , هذه الظروف هي الركيزة الأساسية لمناخ الأعمال إعتمد عليها الخبراء في تقييم و قياس مناخ الأعمال في دول العالم , التي بدورها إصدار تقارير سنوية تصنف فيها الدول و مدى نمو مناخ الأعمال فيها .

الإقتصاد هو ركيزة الدولة و الإستثمار هو ركيزة الإقتصاد .

[1] مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom)هو سلسلة من قياسات اقتصادية هدفها قياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم.

الفصل الثانـي

تقييم مناخ الأعمال في الجزائر

تمهيـــد

شهدت الجزائر عدة تعديلات في قانون الإستثمار بالشكل الذي يسهل على المستثمرين الوطنيين و الأجانب إقتحام سوق الإستثمار بالجزائر بأكثر مرونة , و كان آخر هذه التعديلات الأمر 03/06 المؤرخ في 2006/07/16 المعدل و المتم لأمر المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في 2001/08/20 و الأمر 09/16 المؤرخ في 2016/08/28 الخاص بتطوير الإستثمار الذي يتيح إمتيازات للمستثمرين المحليين و الأجانب على قدم المساواة [1] .

جل هذه الإصلاحات و التعديلات تنصب في الأعمال الإستثمارية و تحسين معايير مناخ في الجزائر .

الفصل الثاني دراسة تتناول معايير تحسين البيئة و مناخ الأعمال الجزائري , من الناحية القانونية و التشريعية حيث نقوم بدراسة القوانين العامة التي تتناول درو التشريع في تنظيم و تسيير الإستثمار و الأعمال الإستثمارية في المبحث الأول , و دراسة المعايير المنصوص عليها في القوانين العامة مثل القانون المدني و القانون التجاري في المطلب الأول , و المعايير الخاصة التي جاءت في أخر قانون متعلق باللإستثمار في المطلب الثاني .

أما في المبحث الثاني نقوم بقراءة إحصائية للإستثمار في الجزائر قراءة دولية و العربية في المطلب الأول , و المطلب الثاني تصنيف مناخ الأعمال الجزائري في التقارير الدولية و العربية للسنوات الأخيرة .

[1] جدلية الإستثمارات العربية في الجزائر . مصطفى دالع . الطبعة الأولى . دار الوعي . الجزائر .2009 . ص 23

المبحث الأول : دور التشريع الجزائري في تحسين مناخ الأعمال

المطلب الأول : المعايير القانونية في ظل التشريع الجزائري

الفرع الأول : معايير الحماية في ظل القوانين العامة

بشأن القانون العادي الجزائري هنالك عدة قوانين و تعديلات في نصوصها تبنت فكرة تطوير الإستثمار و تحسين مناخ الأعمال قصد تحسين الإقتصاد الوطني و جذب المستثمرين سواء محليين أو أجانب و من بين هذه القوانين :

أولا : القانون المدني :

يقوم هذا القانون على ترتيب مصادر الإلتزام على أساس مبدأ سلطان الإرادة , و عقيدة العقد شريعة المتعاقدين حيث لا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإرادة الأطراف المتعاقدة , حيث يتبنى القانون المدني العقود و الإلتزامات الخاصة بالأطراف و من مظاهر هذا التبني ما يلي :

- تقنيين عقد التسيير بموجب القانون 01/89 المؤرخ في 1989/02/07 المتمم للقانون المدني و الذي يسمح لكل متعامل بتسيير أملاك مؤسسة عمومية إقتصادية .
- تحرير سوق النشاط العقاري بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 02/93 المؤرخ في 1993/03/01 حيث اعتبر المتعاملين في الترقية العقارية تجارا [1] .

[1] أنظر المواد من 10 إلى 18 من المرسوم التشريعي 03/93 المؤرخ في 1993/03/01 المتعلق بالترقية العقارية.

ثانيا : القانون التجاري :

القانون التجاري الجزائري هو الأخر إزداد تطرقا للإستثمار بصدور المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل و المتمم للقانون التجاري , و تطرق خصوصا للجوانب التالية :

- تبني أشكال جديدة للأوراق التجارية تمثلت في سند المخزن و سند النقل و عقد تحويل الفاتورة بموجب المادة 543 مكرر منه [1] .
- تبني أشكال جديدة للشركات تضاف إلى الأشكال السابقة و من بينها شركة التوصية البسيطة , المؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة [2] و غيرها .
- تبني أشكال متنوعة للأوراق المالية في نص المادة 715 مكرر منه التي أضافت صيغ أخرى للأوراق المالية مثل شهادات الإستثمار و سندات المساهمة , و سندات الإستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم و غيرها [3] .

ثالثا : قانون الإجرات المدنية :

بادرت السلطة العمومية إلى تعديل هذا القانون لمواكبة القوانين الأخرى في مجال الإستثمار و تحسين مناخ الأعمال و جاء هذا التعديل في شقين أساسيين و هما :

- تبني التحكيم التجاري الدولي بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 09/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل في نظام التحكيم الدولي المعمول به سابقا في ظل قانون الإجراءات المدنية .

[1] أنظر المواد 543 مكرر و ما يليها من المرسوم التشريعي 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل و المتمم للقانون التجاري

[2] عجة الجيلالي .الكامل في القانون الجزائري للإستثمار .دار الخلدونية للنشر و التوزيع .الجزائر . 2006 .ص580

[3] أنظر المواد 715 المكرر من المرسوم التشريعي 08/93

- تبني نظام ازدواجية القضاء , بموجب الفقرة الثانية من نص المادة 152 من دستور 1996 [1] و التي تقضي على أنه يؤسس مجلس دولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية و يراقب هذا المجلس قرارات السلطة الإدارية [2] .

رابعا : قانون الملكية الصناعية و براءات الإختراع :

تتوفر الجزائر على إطار قانوني يحمي الملكية الصناعية , و براءات الإختراع و علامات الصنع , و التجارة و الرسوم و النماذج و التسميات الأصلية , حيث يخضع هذا القانون لعدة أوامر و مراسيم تشريعية , منها الأمر رقم 57/66 المورخ في 1966/03/19 الخاصة بالتسميات الأصلة , و الأمر رقم 17/93 المؤرخ في 1993/02/07 الخاص ببراءة الإختراع , و غيره من التنظيمات التي تهدف جميعها إلى حماية الإستثمارات الوطنية و الأجنبية .

خامسا : القانون المالي :

يتوفر هذا القانون هو الأخر على بعض المؤشرات لتحسين مناخ الأعمال حيث كرس المشرع حياد النظام الجبائي و الجمركي و النظام الجمركي الجديد بمقتضى القانون رقم 10/89 المؤرخ في 1998/08/22 و الذي إعترف في نص المادة الثانية منه بفكرة المناطق الحرة , حيث لا تخضع هذه المناطق للقانون الجمركي العادي [3] .

الفرع الثاني : معايير الحماية في ظل قانون تطوير الاستثمار

قانون الإستثمار هو القانون المسير و المخصص للإستثمار و الأعمال الإستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية , حيث جاء في مواده كل ما هو متعلق بالإستثمار و الأعمال الإستثمارية ,

[1] أنظر المادة 152 من دستور 1996

[2] عجة الجيلالي .محاضرة بعنوان ازدواجية القضاء في الجزائر ملقاة بالملتقى الوطني بالمركز الجامعي بمعسكر .ص03

[3] عجة الجيلالي . الكامل في القانون الجزائري للإستثمار .دار الخلدونية للنشر و التوزيع .الجزائر . 2006 .ص583

من شركات و مؤسسات , أعمال تجارية بيع و تقديم خدمات , و الكيفية التأسيسية و التنظيمية للإستثمار وصولا إلى التصفية و الإعسار .

تعاقبت العديد من القوانين المتعلقة بالإستثمار منذ الإستقلال الإقتصادي للجزائر , محاولة منها لتحفيز و تطوير قطاع الإستثمار , و ذلك في الدساتير و المراسيم التشريعية , بداية من قانون الإستثمار الصادر سنة 1963 الأمر رقم 277/63 المؤرخ في 1963/07/26 , إلى قانون الإستثمار رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 و في الأخير الأمر رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بتطوير الإستثمار في الجزائر في سياق الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية مند سنوات , حيث أصبح الإستثمار واضح المعالم و أصبح دور الدولة ليس مقتصرا على تقديم التمويل فقط بل التسيير و التنظيم أيضا من خلال المجلس الوطني للإستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

في الأخير القانون رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 , هذا الأخير جاء بجملة من الإصلاحات و التعديلات التي تساعد على تحسين مناخ الإستثمار , و توفير البيئة الملائمة للمستثمرين المحليين و الأجانب , و جاء هذا القانون في ظروف إقتصادية صعبة مرت بها الجزائر أراد منه المشرع إستقطاب الإستثمار و رجال الأعمال و تحسين الإقتصاد و الولوج إلى السوق العالمية و الإندماج مع التطور الإقتصادي العالمي .

أهم ما جاء في قانون الإستثمار الأخير : أخر قانون متعلق بالإستثمار هو قانون 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 [1] و أهم ما جاء فيه :

- إخراج قاعدة 51-49% و حق الشفاعة من قانون الإستثمار و تنظيمهما ضمن قانون المالية .
- إعفاءات جبائية تصل لي 10 سنوات و التنازل عن العقار بالدينار الرمزي في الجنوب .

[1] أنظر الأمر 09/16

- منح قطاعات الصناعة إمتيازات أفضل بقوة مراعاة مناطق الإستثمار .
- إقرار ثلاث مستويات للإمتيازات الجبائية .
- الإهتمام بقطاعي الزراعة و السياحة .
- مرونة و تفاوض في حالات خاصة يقرها مجلس الإستثمار .
- تبسيط ملف الإستثمار و إختزاله في ملف واحد فقط .
- إعادة تركيز مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من خلال إنشاء مراكز بها .
- إلغاء أحكام الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار بإستثناء أحكام المواد 06، 18 و 22 منه [1] .

المطلب الثاني : فعالية النظام القانوني الجزائري

اتجهت السلطة التشريعية في إطار المرسوم التشريعي رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 إلى تكريس حرية الإستثمار وطنيا كان أم أجنبيا قصد تحسين الإستثمار و تهيئة مناخ أعمال مناسب بالمستثمر تجسدت في حرية الإستثمار و تطوير مناخ الأعمال .

الفرع الأول : تجسيد حرية الاستثمار

مفهوم حرية الإستثمار:

يجمع فقهاء القانون الدولي للإستثمار على قياس حرية الإستثمار من خلال جملة من مؤشرات تنظيمية و أخرى مالية .

بالنسبة للمؤشرات التنظيمية تنحصر في تخلي الدولة المضيفة عن آلية الترخيص المسبق أو الاعتماد المسبق حسب الصيغ التقليدية التي تبنتها السلطة في مراحل سابقة من تاريخها , و

[1] أنظر المواد 06 18 22 من المرسوم التشريعي 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بالإستثمار

يترتب عن سحب هذه الآليات انسحاب الدولة ذاتها من حقل الإستثمار حسبما يقتضيه المبدأ الإقتصادي الشهير " دعه يعمل دعه يمر "

أما من حيث المؤشرات المالية فتتعلق بمنح حرية الحركة لرؤوس الأموال الخاصة , و بمقتضى هذا التحرير يكف عن ممارسة الأحتكار و توسيع التجارة الخارجية , و استبدال نظام الحماية بنظام التعريفات الجمركية , و على نحو يضمن تدفق رؤوس الأموال و جذب الإستثمارات الأجنبية .

و تقتضي عملية البحث في مدى وجود مؤشرات لحرية الإستثمار في القانون الجزائري لدارسة جميع النصوص القانونية في هذا السياق و المتمثلة في :

- مؤشرات قانونية
- مؤشرات اتفاقية

أولا : المؤشرات القانونية لحرية الإستثمار :

نظرا لكثافة النصوص القانونية في مجال حرية الإستثمار وجب علينا تقسيم هذه المؤشرات القانونية إلى قسمين رئيسيين هما , مؤشرات مستخرجة من القواعد العامة للنظام القانوني الجزائري من جهة , و مؤشرات مستخرجة من قانون ترقية الإستثمار من جهة أخرى .

1 – المؤشرات المستخرجة من القواعد العامة :

يتوفر النظام القانوني الجزائري على العديد من المؤشرات الدالة على حرية الإستثمار بدءا من الدستور و مرورا بالتشريعات المختلفة و إنتهاءا بالتنظيمات الهادفة إلى تكريس حرية الإستثمار , و في هذا الشأن نجد ان دستور 1989 المعدل بدستور 1996 و الذي هو دستور قانون ليس دستور برامج تخلى بصفة صريحة عن إحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي , و برر هذا التخلي من

جانبين و هما : من جانب حصر الملكية العامة حسب نص المادة 17 منه [1], في باطن الارض و المناجم و المقالع و الموارد الطبيعة الوطنية و المياه , و الغابات , بالإضافة إلى النقل بالسكك الحديدية و النقل البحري و الجوي و البري , و المواصلات السلكية و اللاسلكية , و أملاك اخرى محددة في القانون و معنى ذلك أنه يستثني الأملاك الإقتصادية الخاصة من نطاق الملكية العامة و يجعلها بالتالي على قدم المساواة مع الأملاك الإقتصادية الخاصة من حيث الحجز و التنازل و التصرف كما يفيد هذا التخلي أيضا تكريس حرية الإستثمار في الأملاك الإقتصادية ذات الصلة بالقطاعات التنافسية [2].

2 – المؤشرات المستخرجة من قانون ترقية الإستثمار :

اعترف المشرع صراحة منه بمبدأ حرية التجارة و الصناعة و الملاحظ على هذا النص أنه جاء بصفة مطلقة دون تخصيص , حيث لم يميز بين الجزائري و الأجنبي بشأن الإستفادة من هاته الحرية كما أحاط هذا المبدأ بعدة ضمانات من بينها :

- ضمان حرية الإبتكار الفكري و الفني
- ضمان نزاهة مؤسسات الدولة في معاملة الإستثمار

ثانيا : المؤشرات الإتفاقية :

تنتمي هذه الإتفاقيات إلى الإتفاقيات الدولية الإطارية التي تكتفي بوضع الإطار العام دون الخوض في تفاصيله و من بينها الإتفاقية العربية لضمان الإستثمارات المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 1995/10/07 و تتجه هذه الإتفاقية [3] إلى منح

[1] أنظر المادة 17 من دستور 1996 .

[2] عجة الجيلالي . المرجع السابق .ص577

[3] أنظر المرسوم الرئاسي 306/95 المؤرخ في 1995/10/07

الحرية للمستثمرين العرب بمقتضى المادة الثانية منها و التي تسمح بالإنتقال الحر لرؤوس الاموال شريطة احترام خطط و برامج التنمية الإقتصادية للدول المتعاقدة و بما يعود بالنفع على الطرفين .

أما بشأن الإتفاقية الدولية الخاصة بالمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات التي تقوم بين الدول و رعايا الدول الاخرى [1] نجد ان هذا المركز يسهر على حماية حرية الإستثمار عن طريق إجراءات توفيقية و أخرى تحكيمية , و قد تم إنشاؤه بمبادرة من البنك العالمي للإنشاء و التعمير بغرض تشجيع الإستثمارات الدولية و لهذل الغرض ألزمت المادة 69 من الإتفاقية الدول الاعضاء باتخاذ الترتيبات التشريعية و غيرها مما هو ضروري لوضع أحكام هذه الإتفاقية موضوع التطبيق داخل أراضيها , في حين تتمثل الخطوة التالية في الإنظمام إلى الوكالة الدولية للإستثمار بمقتضى الأمر رقم 05/95 المؤرخ 1995/12/24 و تسعى هذه الأتفاقية هي الأخرى لتكريس حرية الأستثمار ما بين الدول المتعاقدة , حيث تهدف إلى تأمين حرية الأستثمار من المخاطر غير التجارية , كما ورد ذلك في ديباجيتها و تتمثل هذه المخاطر حسب نص المادة 11 منها في تحويل العملة أو التأميم أو الإخلال بالعقد أو الحرب و الإظطرابات المدنية [2] و تعمل الوكالة على إزالة العقبات أمام تدفق الإستثمار و هي إشارة صريحة لتبنيها لمبدأ حرية الإستثمار [3] .

الفرع الثاني : الاتجاه نحو تطوير مناخ الاعمال

ورثت السلطة الإقتصادية قانون إستثمار لم ينجح في جذب رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية بفعل المظاهر البيروقراطية التي إتسمت بها المراسيم التشريعية القديمة و الذي تسبب في تجميد العديد من المشاريع المصرح بها لدي وكالة ترقية الإستثمار , حيث إستحدث المشرع الجزائري قانون لتطوير الإستثمار رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 قصد إزالة هذه المظاهر و

[1] مصادق عليها بموجب الامر رقم 04/95 المؤرخ في 1995/12/24

[2] أنظر المواد من 08 إلى 11 من الأمر رقم 05/95 المؤرخ في 1995/12/24

[3] أنظر المادة 02 من الأمر رقم 05/95

العمل على تحسين و تحريك عجلة الإستثمار دون المساس بأحكام قانون الإستثمار و التخلي فيه عن أحكام القانون القديم لتبني قانون جديد للإستثمار[1] و تحسين مناخ الأعمال .

و محاولة من السلطة المختصة لتطوير الإستثمار و مناخ الأعمال إقتضى الأمر عدة تصحيحات جاءت عبر مجالين أساسين و هما مجال تصحيح الوضعيات المختلة لقانون الإستثمار و مجال قانوني للإستثمار حسب طبيعة كل قطاع , و تندرج عملية تصحيح الوضعيات المختلة لقانون ترقية الإستثمار إلى ترقية تعديل و تقوية , و سد الثغرات المترتبة عنه و في هذا الإطار بادرت السلطة المختصة إلى عدة إقتراحات و إجراءات تصحيحة لإصلاح قانون ترقية الإستثمار و منه تحسين مناخ الأعمال الخاص بالمستثمرين الوطنيين و الأجانب قصد تشجيع الإستثمار و جذب رؤوس أموال .

لذا قررت السلطة بعد أن تبين لها هذا العجز من المرسوم التشريعي القديم أنه يجب إصدار قانون جديد تمثل في الأمر رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 و قد كان هذا القانون محل أخذ و رد بين الحكومة و شركائها الإقتصادين إلى أن تم الحسم فيه بموجب أمر رئاسي , و يتميز هذا النص بكونه يستبدل فكرة ترقية الإستثمار إلى فكرة تطوير الإستثمار و هذا الإستبدال يحمل في طياته أكثر من دلالة فمن جهة يضفي على العمل الإستثماري طابع إجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط و من جهة أخرى يكرس إنسحاب الدولة من حقل الإستثمار الإقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج الوحيد و تتفرع لدور المحفز بكل ما يحمله من أجهزة و ضمانات[2] .

تمثلت أهم التعديلات التي جاءت في قانون الإستثمار الجديد في منح الحرية التامة للإستثمار حيث كرس المشرع في أغلب المواد على عدة مؤشرات قوية لهاته الحرية و إعطاء الحرية المطلقة

[1] عجة الجيلالي . المرجع السابق .ص654

[2] عجة الجيلالي . المرجع السابق .ص 679

للإستثمار , و تبني المفهوم الإيجابي للإستثمار من خلال نص المادة الثانية من الأمر 09/16 [1] حيث عبر على الإستثمار بعدة أشكال و مفاهيم تندرج كلها في بيئة الأعمال الإستثمارية .

و تم أيضا إستحداث الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بموجب الأمر 03/01 , التي تعمل على دراسة و تحسين القرارات المتعلقة بالإستثمار , و تحدد تنظيماتها و سيرها كما جاء في المواد 26 و 27 من الأمر 09/16 [2] .

المبحث الثاني : الهيئات المختصة في تقييم و تصنيف مناخ الأعمال

مناخ الأعمال كغيره كما يتطلب لمؤشرات و مقاييس في مفهومه و عناصره أيضا يتطلب هيئات محلية و دولية لدراسته و تقييمه , و ما مدى نجاعته و مقارنته مع مناخ باقي دول العالم , و كذا تصنيفه , لذا سنتطرق للهيئات هذه و تصنيف مناخ أعمال الجزائر .

المطلب الأول : الهيئات المختصة في تقييم مناخ الأعمال

لتقييم مناخ الأعمال وجب إنشاء عدة هيئات مختصة على المستوى المحليي و دولي

الفرع الأول : الهيئات و المؤسسات المحلية

الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم واكبت التطورات و التغيرات خاصة على الصعيد الإقتصادي , و قامت بعدة تعديلات فيما يتعلق بالإستثمار و قامت بإنشاء هيئات مختصة في تحسين الإستثمار و مناخ الأعمال , تتمثل هذه الهيئات في :

المجلس الوطني للإستثمار : بهدف توسيع وتعزيز الإطار المؤسساتي في مجال الاستثمار، أنشأ المشرع الجزائري بموجب الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 والملغى بموجب المادة 37 من القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار جهازا

[1] أنظر المادة 02 من الأمر 09/16

[2] أنظر المواد 26 27 من الأمر 09/16

يتمثل في المجلس الوطني للإستثمار، أوكلت له مهمة ترقية و تطوير الاستثمارات ، يعمل على إتخاذ القرارات الإستراتيجية وفحص الملفات المتعلقة بالإستثمار التي تمثل منفعة للإقتصاد الوطني، في إطار الصلاحيات المخولة له ومن خلال تشكيلته المتنوعة .

و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 281/01 المؤرخ في 2001/09/24 [1] المتعلق بتشكيل و تنظيم المجلس الوطني للإستثمار و كيفية عمله , تأسس المجلس الذي يكون من رئيس الحكومة و كل من وزراء المالية و الجماعات المحلية , وزير التجارة و الطاقة و المناجم , و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و بقية وزارات القطاعات المعنية بأعمال الإستثمار [2] .

و في هذا الشأن يعد المجلس جهة قرار و في نفس الوقت جهة إستشارة و يستكشف ذلك بالنظر إلى أحكام المادة السابعة من المرسوم التنفيذي السالف الذكر حيث تنتهي أشغال المجلس بقرارات تقع تحت طائلة السلطات المعنية بقراراته , و الشمولة بالقوة التنفيذية بإصدار توصيات في شكل مهام إستشارية , و حتى هذه التوصيات لها القوة المعنوية الملزمة بالنظر للمركز القانوني لمن أصدرها و المتمثل في رئيس الحكومة [3] .

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : أنشأ المشرع بموجب نص المادة السادسة من الأمر المتعلق بالإستثمار وكالة وطنية لتطوير الإستثمار محل وكالة ترقية الإستثمار APSI المنشأة في ظل المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الإستثمار [4] , و تم وضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة و قد نظمها المشرع بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار , و تنظيمها و سيرها , و إحتفظ المشرع

[1] المرسوم التنفيذي 281/01 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بالمجلس الوطني للإستثمار

[2] أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 281/01

[3] أنظر المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 281/01

[4] أنظر المادة 10 من الأمر 281/01

بـنفس الطبيعـة القانونيـة للوكالـة مـن حيـث كونهـا مؤسسـة إداريـة تتمتـع بالشخصـية المعنويـة و الإستقلال المادي بإستثناء تبعيتها من الناحية العملية لوزير المساهمات و تنسيق اللإصلاحات [1].

تتوفر الوكالة الوطنية للإستثمار على مقر مركزي و هياكل غير مركزية على المستوى المحلي عكس ما جاء في التنظيم القديم للوكالة .

الفرع الثاني : الهيئات و المؤسسات الدولية

إن سرعة التغيرات الحاصلة في المحيط الدولي أثر على معظم إقتصاديات دول العالم المتقدمة و المتخلفة , و في آن واحد و بدرجات متفاوتة , لذا أصبحت أغلب الدول تولي أهمية كبيرة في تدعيم مناخ الأعمال سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي , و أخذ دورها في تدعيم و تقييم مناخ الأعمال أشكالا غير تقليدية , فبدلا من التدخل المباشر المتمثل في الإجراءات الجبائية و دعم الأنشطة الإنتاجية , تحول إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة مناخ الأعمال الذي يحفز إقامة الأعمال في السوق المحلية و العالمية , و تبني الدولة لأفضل الممارسات في المجال السياسية و الإقتصادية المختلفة , و بما أن تهيئة مناخ الأعمال في وقتنا المعاصر امرا لا مفر منه أصبح له هيئات و إدارات بدورها تمتلك سياسات و إستراتجيات و مؤشرات هدفها تقييم الأعمال في مختلف الدول و من أهم هاته الهيئات الدولية [2] نجد :

- صندوق النقد الدولي : يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة ما بين الحكومات تدار من طرف مجلس حكام و مجلس إدارة و المدير العام , و مصالح الصندوق مختلفة كما أن موارده عبارة عن مساهمات الدول و التي تظهر مدى دور الذي تلعبه هذه الدولة .

[1] عجة الجيلالي . المرجع السابق .ص685

[2] د بهناس رضا .المرجع السابق .ص31

- البنك العالمي للإنشاء و التعمير : يعتبر البنك العالمي مؤسسة إقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الإهتمام بتطبيق سياسات كفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء .
- المنظمة العالمية للتجارة : هي منظمة عالمية أنشئت مع تطور العلاقات الإقتصادية بين الدول بين دول العالم من شأنها تنظيم التجارة العالمية و تنظيم العلاقات التجارية بين الدول .

المطلب الثاني : إحصائيات و تصنيفات مناخ الأعمال

مناخ الأعمال مثله مثل الأنظمة الإقتصادية و السياسية العالمية يخضع لتصنيفات و إحصائيات عالمية تقوم بها الهيئات و المؤسسات الدولية قد تقييم مناخ الأعمال بين دول العالم .

الفرع الأول : قراءة إحصائية للإستثمار في الجزائر

تتم عملية الإحصاء عبر عدة هيئات و مؤسسات دولية إقليمية لها سيرتها المعروفة في مجال الإستثمار و الأعمال وهي : (البنك الدولي ، المنتدى الإقتصادي العالمي ، المؤسسة الفرنسية للضمان والتأمين (COFACE)[1] و المؤسسة العربية لضمان الإستثمارات و إئتمان الصادرات).

أولا : التقرير العام للبنك الدولي لسنة 2017-2018 :

آخر تقرير و أحدث تقرير لمجموعة البنك الدولي كان في 31 أكتوبر 2017 ، تقرير تحت عنوان ممارسة أنشطة الأعمال 2018 ، حيث سجل التقرير تسجيل 264 إصلاحا في جميع الإقتصادات المشاركة وعددها 190 ، هذه الإصلاحات شملت 119 دولة من 190 تهم أكثر تحسين لبيئة الأعمال من خلال خلق الوظائف وجذب الإستثمارات وزيادة قدرة المنافسة .

1 Compagnie Française d'Assurance pour le Commerce Extérieur

التقرير الأخير أشار للذكرى ال 15 لإنطلاق هذا العمل الذي سجل خلال هذه الفترة 3188 إصلاح نفذت بداية من سهولة ممارسة الأعمال و الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قالت كريستالينا جورجيفا[1] في هذا التقرير أن : " خلق الوظائف هو أحد المكاسب التي يمكن للبلدان والمجتمعات تحقيقها إذا أتيح للقطاع الخاص الفرص للعمل و النمو و أن وجود القواعد العادلة التي تتميز بالعادلة و الشفافية تشجع ممارسة أنشطة الأعمال و تساهم في تحسين الحوكمة و مكافحة الفساد "

ثانيا : المنتدى الإقتصادي العالمي :

المنتدى الإقتصادي العالمي (**WEF**) [2] منظمة دولية غير ربحية مستقلة ، تأسس سنة 1971 مقره في جنيف ، هدفه تشجيع النمو و الإزدهار من خلال طلب الدول أو الشركات ، و هو منظمة قائمة على العضوية، حيث تضم في عضويتها ألف من كبرى شركات العالم عادة ما تكون دورة رأس المال فيها أكبر من 5 مليار دولار أمريكي , هذه الشركات مصنفة ضمن أعلى الشركات في مجال عملها وتلعب دور القيادة في صياغة مستقبل صناعتها والمنطقة التي تعمل بها وتعتبر قلب نشاطات المنتدى ودعمها هو الأساس في إيجاء حلول عالمية مناسبة لتحسين وضعية العالم.

وفي تقريره لسنة 2017 صنف المنتدى الإقتصادي العالمي الجزائر في الرتبة 86 من مجموع 137 ، هذا التقرير عبارة عن سبر أراء يقوم به متعاملون إقتصاديون ورجال أعمال و شركات كبرى .

[1] كريستالينا جورجيفا المديرة العامة للبنك الدولي

[2] The world Economic forum المنتدى الإقتصادي العالمي

ثالثا : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات :

أنشئت بمقتضى إتفاقية متعددة الأطراف صادقت عليها كل الدول العربية تقريبا ودخلت مرحلة التنفيذ في عام 1974 ومقر المؤسسة في الكويت، وقد بدأت برأسمال قدره عشرة مليون دينار كويتي ساهمت فيه كل الدول العربية وقد زيد رأسمالها ليصبح 25 مليون دينار كويتي .

ودخلت الهيئة كمساهم في المؤسسة في عام 2002 , وتهدف إلى توفير خدمات الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للإستثمارات العربية البينية في الدول العربية , والمساهمة في زيادة الوعي العربي بقضايا الإستثمار والتصدير وصناعة الضمان من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية.

الفرع الثاني : تصنيفات الجزائر ضمن المؤشرات الدولية و العربية

خضعت الجزائر لعدة تصنيفات بما أنها من الدول التي تسعى جاهدة لمواكبة التطور الإقتصادي الذي تشهده معظم دول العامل , و من بينها تصنيف الهيئات الإقتصادية العالمية و التي من شأنها إظهار الإيجابيات و السلبيات لإقتصادات دول العالم و إظهار المشاكل المتعلقة بإقتصاد كل دولة على حدى , و من بين هذه التصنيفات :

أولا : تصنيف الجزائر ضمن تقرير البنك الدولي :

الجزائر و كباقي دول العالم جاءت ضمن تقرير البنك الدولي حيث إحتلت المرتبة 166 إقتصاديا , وهي مرتبة متأخرة جدا وتحصلت على المؤشرات الآتية :

- مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 166 [1].

تم الترتيب وفق المؤشرات المتحصل عليها في العناصر الآتية :

- بدء النشاط التجاري 145 .

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي أنظر الموقع www.banquemondiale.org

- تسجيل الملكية 163 .
- الحصول على القروض 177 .
- حماية المستثمرين 170 .
- التجارة عبر الحدود 181 .
- تسوية حالات الإعسار 71 [1].

الترتيب الأخير للجزائر يعتبر ضعيفا جدا وذلك نظرا لحصولها على المرتبة 166 من أصل 190 إقتصاد ، حيث نجد بلدانا أقل تطورا منها وأخرى حديثة الإقتصاد و لها ترتيب أحسن بكثير من الجزائر منها من بين هذه الدول :

- جزر القمر : إحتلت المرتبة 158 .
- موريتانيا : إحتلت المرتبة 150 .
- البحرين : إحتلت المرتبة 66 .
- السلفادور : إحتلت المرتبة 73 .

ثانيا : تصنيف الجزائر حسب المنتدى الإقتصادي العالمي :

تطرق التقرير لثلاثة كوابح للإقتصاد الجزائري وهي : (البيروقراطية ، الفساد والرشوة ، البنوك و المؤسسات المالية) وأشار التقرير أن من بين العوامل المعيقة لمناخ الأعمال و الإستثمار والنشاط عدم الإستقرار في السياسات المعتمدة و القوانين المنظمة للإستثمار, و التضخم والسياسة الجبائية وضعف الإبداع و الإبتكار وكذا القيود المفروضة على قوانين العمل وسياسات الضبط المفروضة على تحويل العملة [2].

وقد كشف التقرير ضعف مؤشرات عديدة لأداء الإقتصاد الجزائري ومناخ أعماله وهو ما تبينه عملية سبر الآراء والتقسيم العام الذي يرتكز على 12 مؤشر أساسي معتمد منه آراء المؤسسات

[1] أحسن ترتيب تتحصل عليه الجزائر

[2] د بهناس رضا .المرجع السابق .ص280

والمنشآت القاعدية و المحيط الإقتصادي الكلي ، فضلا عن تطوير بيئة الأعمال وفعالية سوق العمل وتطور السوق المالي ، ويرى المنتدى أن العوائق التي تعترض الجزائر أولها البيروقراطية غير الفاعلة بـ 18.9 نقطة فقط من 20 ، ثم الرشوة و الفساد بـ 12.8 من 20 ، صعوبة الحصول على قروض بنكية و التمويل المصرفي بـ 11.8 من 20 ، ثم الإستقرار التشريعي و التنظيمي بـ 9.4 من 20 ، والتضخم بـ 7.7 من 20 [1] .

ثالثا : تصنيف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات :

قدمت التقرير السنوي لسنة 2017 في 11 يوليو 2017 لمناخ الأعمال في الدول العربية ، فقد تم رصد تطورات مناخ الإستثمار في 109 دولة منها 16 عربية من خلال مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار ، هذا المؤشر إكتسب سمعة عالمية دولية تميز بالدقة و الشفافية وقد أعتمد على 58 متغير ، فقد سجل التقرير تحسن بعض الإقتصادات العربية مقارنة بسنة 2016 ، و أوضح التقرير ان المؤشر يساعد على إتخاذ قرارات الإستثمار حسب الجاذبية الإقتصادية ، وعليه وبناءا على التقرير سجلت الجزائر النتائج الآتية :

- عدد المشاريع 399 .
- تكلفة المشاريع – 64.66 مليون دولار .
- عدد الوظائف – 104.040 وظيفة .
- عدد الشركات – 331 شركة [2].

و هنالك تصنيفات أخرى مثل تصنيف مؤشر العولمة كوف الذي يصدر عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الإقتصادية , و تصنيف الحرية الإقتصادية من قبل مؤسسة هيريتيغ the heritage foundation المتخصص في تقييم مناخ الأعمال في دول العالم .

[1] حفيظ صواليلي .الإقتصاد الجزائري رهينة البيروقراطية و الرشوة و البنوك . جريدة الخبر . قسم الإقتصاد .العدد 8709 .بتاريخ 2017/11/22

[2] قاعدة البيانات .الموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات www.dhaman.net

ملخص الفصل الثاني :

الفصل الثاني دراسة قانونية لمناخ الأعمال في الجزائر , و الذي تناول مدى تأثير القوانين التي تتحكم و تنظم الإستثمار و الأعمال الإستثمارية , من الدستور و القانون المدني وصولا إلى قانون الإستثمار المتعلق بتطوير الإستثمار , في ظل ما تشهده التنظيمات العالمية من تطور و تقدم في المجال الإقتصادي .

حيث تطرقنا إلى كل ما هو متعلق بتنظيم و تسيير الأعمال الإستثمارية سواء بيع تجارة أو خدمات , و كيف تعامل المشرع الجزائري مع الإستثمار حيث كرس كل الجهود و التنظيمات لتسير الأعمال الإستثمارية جيدا بسن قانون تطوير الإستثمار و إنشاء المجلس الوطني للإستثمار الذي يقوم بدوره لترقية و تطوير الإستثمار , و تحويل الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار إلى وكالة وطنية لتطوير الإستثمار , كل هذه التعديلات تنصب في الدرجة الاولى إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر قصد إستقطاب الإستثمار و تحسين الإقتصاد المحلي و حتى الدولي .

و في الأخير درسنا تصنيفات الجزائر بين دول العالم و خاصة الدول النامية التي تسعى لتحسين إقتصاداتها , منها العربية و الإفريقية و الآسيوية و الأمريكية , هذه التصنيفات تساعد على دراسة المعوقات الحقيقة التي تعيق سير تحسين مناخ الإستثمار , من معوقات سياسية إقتصادية , معوقات قانونية و إجتماعية , و من جهة أخرى نلاحظ التحسن الذي يطرأ على مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر .

الخاتمـــــة

مناخ الأعمال هو التعريف الحديث و الشامل لمناخ الإستثمار الذي كان متداولا , و يقصد به الظروف المحيطة بالأعمال الإستثمارية التي تستقطب المستثمرين و رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للإستثمار داخل الدولة , في مفهومه الشامل هو سياسة تنظيم و تسيير الأعمال الإستثمارية في إقليم الدولة تنظيما جيدا , و لكل دولة مناخ خاص بها يمكن أن يكون جيدا مناسبا للمستثمرين أو العكس يمكن أن يكون طاردا لهم , هذا يتوقف على مدى نجاعة و مرونة هذه الظروف و السياسة التي تنظم و تسير الأعمال الإستثمارية .

كما عرف فقهاء القانون مناخ الأعمال على أنه السياسات و المؤشرات المؤثرة تأثيرا مباشرا و الغير مباشر على الأعمال الإستثمارية التي تكون غالبا في المجال الإقتصادي و القانوني لأنهما المختصان و المسيران للإستثمار .

دول العالم و خاصة النامية منها تسعى جاهدة لتحسين مناخ الأعمال الخاص بها الذي يساعد بدوره الإقتصاد المحلي و حتى الخارجي مثل التصدير و التجارة الخارجية .

الجزائر مثلها مثل دول العالم تعمل بجهد على تحسين مناخ الأعمال الخاص بها , و مواكبة التطور الإقتصادي , حيث سعت جل الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال على تحسين و تطوير البيئة الإستثمارية و تحسين مناخ الأعمال الجزائري , قامت بعدة تعديلات و إصلاحات مست جل القوانين المتحكمة في الأعمال الإستثمارية , هذه الإصلاحات جاءت متعاقبة في دساتير الدولة , القانون الأول للدولة مثل دستور 1996 , لتليه العديد من التعديلات في القوانين العامة مثل القانون المدني و التجاري و المراسيم التشريعية و التنفيذية مثل قانون تطوير الإستثمار الذي ينظم و يسير الأعمال الإستثمارية , من عقود و شركات , تحفيزات و ضمانات , قروض و تسهيلات ...

هذه الإصلاحات الغاية منها إيجاد البدائل الإقتصادية لتطوير الإقتصاد العام للجزائر , و سعيا من الحكومات إلى تحسين الأعمال الإستثمارية في الجزائر , و تحسين معايير تصنيف مناخ

الأعمال في الجزائر كما جاء في تساؤلنا الذي طرحناه و هو **كيفية تحسين معايير تصنيف مناخ الأعمال الجزائري عن طريق التتشريع ؟ .**

معظم هذه المعايير متمثلة أساسا في دور التشريع الجزائري في تحسين و تطوير المؤشرات و المعايير التي يتم عن طريقها تصنيف مناخ الأعمال الجزائري دوليا و عربيا , هذه المعايير هي القوانين و النصوص التحكيمية المتعلقة بالإستثمار بالدرجة الأول مثل ما جاء في قانون الإستثمار الأخير 09/16 , حيث نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى للإستثمار عدة تعريفات ليبين المفهوم العام و الشامل للإستثمار في نص المادة الأولى و لم يختزله في الأعمال المحدودة كالشركات و غيرها ليشمل الإستثمار كل الأعمال التجارية و كل الخدمات المقدمة التي من شأنها التحسين و المساعدة في الإقتصاد الوطني , كما أعطى جملة من التحفيزات و الضمانات للمستثمرين و الحرية التامة للإستثمار بنصوص واضحة و صريحة , سعيا منه لتوضيح أساسيات الإستثمار و إخفاء الغموض عكس التشريعات السابقة , التي لم تأتي بنتيجة كما كان متوقعا , و إجتهادا من المشرع الذي عمل على تطوير و إصلاح المنطومة القانونية الخاصة بالإستثمار التي تشجع المستثمرين الأجانب خاصة و المحليين عامة للعمل في مناخ أعمال جيد و ملائم .

نلاحظ من خلال التقارير العالمية حول مناخ الأعمال أن الجزائر رغم التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر, حسب التصنيفات العالمية و العربية , وما تضمنه من العديد من الإصلاحات و المزايا والحوافز, إلا أن حجم الإستثمارات الوطنية والأجنبية لم ترق إلى مستوى المطلوب و مستوى الفرص والإمكانات المتاحة , ذلك أن هناك جملة من العوائق التي ما زالت تعيق بيئة الأعمال ومن ثم طرد الاستثمارات المحتملة , حيث أن مدى سعي المشرع الجزائري لتحسين مناخ الأعمال لم يرقى للمستويات التي تطمح لها الحكومات الجزائرية , نلاحظ أن الجزائر مزالت ضمن المرتبات الأخيرة منذ سنوات من حيث جودة و مرونة مناخ الأعمال بها بالرغم من الإصلاحات العديدة , على عكس بعض الدول المستقلة حديثا .

بعد العديد من الجهود المبذولة من طرف المشرع الجزائري إلا أنه مزال عليه الكثير من العمل لتحسين مناخ الأعمال الجزائري , في شتى المجالات , للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة الرائدة في مجال مناخ الأعمال , لأن مناخ الأعمال بمثابة الركيزة التي يعتمد عليها الإستثمار و منه تحسين و تطوير الإقتصاد الوطني .

قائمة المراجـــــع :

أولا : النصوص القانونية و المراسيم التشريعية :

الدستور الجزائري لسنة 1996 , الجريدة الرسمية , العدد 76 , الصادرة في 1996/12/08 .

المرسوم التشريعي رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بتطوير الإستثمار .الجريدة الرسمية . العدد 46 .الصادرة بتاريخ 2016/08/03 .

المرسوم التشريعي 03/93 المؤرخ في 1993/03/01 المتعلق بالترقية العقارية .

المرسوم التشريعي 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل و المتمم للقانون التجاري .

المرسوم التشريعي رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بالإستثمار .

مرسوم الإتفاقية العربية لضمان الإستثمارات 306/95 المؤرخ في 1995/10/07

الإتفاقية الدولية الخاصة بالمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات مصادق عليها بموجب الامر رقم 04/95 المؤرخ في 1995/12/24 .

الإنظمام إلى الوكالة الدولية للإستثمار 05/95 المؤرخ في 1995/12/24 .

المرسوم التنفيذي 281/01 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بالمجلس الوطني للإستثمار .

ثانيا : المراجع و الكتب :

كمال عليوش قربوع , قانون الإستثمار في الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1999

أحمد فوزي الحصري , الأنظمة الإقتصادية و دورها في جذب الإستثمار , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية مصر ,2017 .

صلاح الدين جمال الدين , التحكيم و تنازع القوانين في عقود التنمية التكنولوجية , دار الفكر العربي , مصر , الطبعة الأولى ,2005 .

أحمد البطاطا كاظم , سعد الأعرجي كاظم , هلال التميمي سعدية , البيئة الإستثمارية و دورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي و النمو الإقتصادي , دار الأيام , عمان الأردن الطبعة الاولى , 2007

يحي محمد جويدة , المناخ الإستثماري بين المخاطر و التحديات , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية مصر , 2017 .

عبير فرحات علي , إدارة أزمة الإستثمار في ضوء التكتلات الإقتصادية .مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية , كلية التجارة جامعة عين الشمس , القاهرة مصر , 2007 .

طارق نوير , دور الحكومة الداعم للتنافسية , المعهد العربي للتخطيط , الكويت .2002 .

جدلية الإستثمارات العربية في الجزائر , مصطفى دالع , الطبعة الأولى , دار الوعي , الجزائر , 2009 .

عجة الجيلالي , الكامل في القانون الجزائري للإستثمار , دار الخلدونية للنشر و التوزيع , الجزائر , 2006 .

ثالثا : المذكرات و الرسائل الجامعية :

بهناس رضا , آثار الإصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر , أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال و الملكية الفكرية , كلية الحقوق جامعة الجزائر1 2017/2016 .

سهيلة والع , الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر , مذكرة ماجستير في قانون الأعمال , كلية الحقوق , بن عكنون جامعة الجزائر2011/2010 .

رابعا : التقارير و الدراسات الدولية :

التقرير السنوي للبنك الدولي www.banquemondiale.org

الموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات www.dhaman.net

قاعدة بيانات البنك العالمي .مؤسسة التمويل الدولية www.doindbusiness.org

التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي www.weforum.org

خامسا : الجرائد و المجلات :

حفيظ صواليلي , الإقتصاد الجزائري رهينة البيروقراطية و الرشوة و البنوك , جريدة الخبر , قسم الإقتصاد , العدد 8709 , بتاريخ 2017/11/22 .

فهرس المحتويات

شكر و تقديـــــر	
إهـــــــداء	
قائمـــة الجداول	
المقدمـــــــــــة	ب
تمهيـد	2
الفصـل الأول : مدخل مفاهيمي لمناخ الأعمال و مؤشرات تقييمه	3
المبحـث الأول : مفهوم مناخ الأعمال و علاقته بالاستثمار	3
المطلـب الأول : مفهوم مناخ الأعمال	3
الفرع الأول : تعريف مناخ الأعمال	3
أولا : تعريف المناخ	4
ثانيا : تعريف الأعمال	4
ثالثا : تعريف مناخ الاعمال	5
الفرع الثاني : عناصر مناخ الأعمال	5
أولا : العنصر السياسي و الإقتصادي	6
ثانيا : العنصر الإجتماعي و القانوني	7
المطلــب الثــاني: علاقة مناخ الأعمال بالإستثمار	8

الفرع الأول: مفهوم مناخ الإستثمار	8
أولا : تعريف الإستثمار	8
ثانيا : تعريف مناخ الإستثمار	9
الفرع الثاني : طبيعة العلاقة بين مناخ الاستثمار و مناخ الأعمال	9
المبحث الثاني : مؤشرات تقييم مناخ الاعمال	11
المطلب الأول : المؤشرات المباشرة الخاصة بتقييم مناخ الأعمال	11
الفرع الأول : المؤشرات المركبة	11
الفرع الثاني : المؤشرات البسيطة	12
المطلب الثاني : المؤشرات الغير مباشرة الخاصة بتقييم مناخ الأعمال	15
الفرع الاول : مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار	15
الفرع الثاني : مؤشرات تقييم القدرة التنافسية	17
ملخص الفصل الأول	20
تمهيد	22
الفصل الثاني : تقييم مناخ الأعمال في الجزائر	23
المبحث الأول : دور التشريع الجزائري في تحسين مناخ الأعمال	23
المطلب الأول : المعايير القانونية في ظل التشريع الجزائري	23
الفرع الأول : معايير الحماية في ظل القوانين العامة	23

الفرع الثاني : معايير الحماية في ظل قانون تطوير الاستثمار	25
المطلب الثاني : فعالية النظام القانوني الجزائري	27
الفرع الأول : تجسيد حرية الاستثمار	27
أولا : المؤشرات القانونية لحرية الإستثمار	28
ثانيا : المؤشرات الإتفاقية	29
الفرع الثاني : الاتجاه نحو تطوير مناخ الاعمـال	30
المبحث الثاني : الهيئات المختصة في تقييم و تصنيف مناخ الأعمال	32
المطلب الأول : الهيئات المختصة في تقييم مناخ الأعمال	32
الفرع الأول : الهيئات و المؤسسات المحلية	32
الفرع الثاني : الهيئات و المؤسسات الدولية	34
المطلب الثاني : إحصائيات و تصنيفات مناخ الأعمال	35
الفرع الأول : قراءة إحصائية للإستثمار في الجزائر	35
أولا : التقرير العام للبنك الدولي لسنة 2017-2018	35
ثانيا : المنتدى الإقتصادي العالمي	36
ثالثا : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات	37
الفرع الثاني : تصنيفات الجزائر ضمن المؤشرات الدولية و العربية	37
أولا : تصنيف الجزائر ضمن تقرير البنك الدولي	37

ثانيا : تصنيف الجزائر حسب المنتدى الإقتصادي العالمي	38
ثالثا : تصنيف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات	39
ملخص الفصل الثاني	40
الخاتمة	41
قائمة المراجع	45
فهرس المحتويات	48